دولة ودولة وحكومة وحكومة، وليس على القاعدة القائمة، حتى الآن، في الحلول الفردية، لأن منظمة التحرير لم تستطع حل هذه المشكلات على قاعدة جماعية بيننا وبين كل بلد يقيم عليه جزء من شعبنا بصفة مؤقتة، إما بفعل ضغط اللجوء والشتات المفروض عليه، او بحثاً عن سبل العيش والبقاء والامداد لابناء الشعب، الضاربة ارجلهم في عمق الارض الفلسطينية المحتلة.

قرار المجلس اكد، بدقة، ضرورة تشكيل الحكومة التي يستند برنامجها السياسي [الى] وثيقة اعلان الاستقلال وبرنامج وقرارات منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا تكون امتداداً سياسياً للمنظمة وليس تشكيلاً موازياً، او بديلاً، يتمثل في الحكومة الائتلاف الطبقي العريض الذي تتشكل منه منظمة التحرير على قاعدة التعددية السياسية والوحدة الوطنية، والحكومة مسؤولة امام مؤسسات م.ت.ف. وتعمل بموجب نظام مؤقت يحدده المجلس المركزي للمنظمة، ويخضع لرقابة المجلس الوطني والمجلس المركزي، وعليها ان تنال ثقتهم؛ وبهذا انتصر الخط الذي ناضل من اجل حكومة مؤقتة وطنية ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية وتمثل امتداداً لمنظمة التحرير... وهذا انتصار جديد للانتفاضة وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. فالقيادة الموحدة للانتفاضة تتشكل من القوى الاساسية في م.ت.ف. وفصائل المنظمة المسلحة هي التي تحمّلت كامل العبء الوطني على امتداد العشرين عاماً الماضية. وكان هذا التحديد في المجلس الوطني ضرورياً حتى تلحق الهزيمة بكل الذين اعتقدوا... ان الوقت قد حان للقفز عن منظمة التحرير والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ونحو قيادة بديلة...

• **في حوارات ما قبل المجلس، وفي كلمة الجبهة في المجلس، طرحتم اساساً سياسياً لعقد المؤتمر الدولي يقوم على الربط ما بين قرارات الامم المتحدة التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني والاساس المعتمد، دولياً، للمؤتمر، وهو القرار الرقم ٢٤٢. والقرار الصادر عن المجلس كان، كما يبدو، بمثابة تسوية بين هذا الطرح والاتجاه الداعي لاعتماد القرار الرقم ٢٤٢، وحق تقرير المصير، كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي. كيف تنظرون لهذا القرار؟**

○ حول الأساس القانوني للمؤتمر الدولي برزت الاتجاهات الثلاثة:

اتجاه يدعو الى تبني قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لكن هذا الاتجاه... طوّر موقفه باضافة حق تقرير المصير. وقد عمل هذا الاتجاه على الترويج لهذا المشروع في الحوار الوطني ومع عدد أوسع من البلدان العربية والاجنبية، بما فيه بلدان صديقة...

والاتجاه الثاني... يدعو الى الجمع بين حقوق شعبنا الوطنية كما حددتها قرارات الامم المتحدة والتي تضمن العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وبين ارادة المجتمع الدولي ممثلة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. أي، بعبارة واحدة، ان يتقدم المجلس الوطني بمشروع قرار لعقد المؤتمر الدولي على أساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بالحقوق الوطنية الفلسطينية والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

والاتجاه الثالث يقول نصاً: ان الاساس القانوني للمؤتمر هو قرارات الامم المتحدة وقرارا مجلس الامن الدولي، دون تشخيص محدد لأي من هذه القرارات.

بذا يصبح واضحاً ان قرار المجلس الوطني الذي بين ايدي شعبنا، والعالم، ليس هو مشروع القرار الذي تقدم به الاتجاه الاول... ولا مشروع القرار الذي تقدم به الاتجاه الثاني... او الاتجاه الثالث... بل هو صيغة جديدة جمعت بين الحقوق الوطنية لشعبنا وارادة المجتمع الدولي، وهو رزمة مترابطة نحذر من اية محاولات لتفكيكها وتجزئتها. فالقرار مترابط بعناصره الثلاثة: الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره بنفسه؛ والعنصر الثاني قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ كتعبير عن ارادة المجتمع الدولي والدول العربية؛ والعنصر الثالث حقوق شعبنا وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

اننا نعلم جيداً ان هذه الصيغة الجديدة تمّت في سياق محصلة مجموع العوامل الفلسطينية والعربية والدولية، وخاصة مواقف الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. ولذا ندرك جيداً ان الصراع سيتواصل حول الاساس القانوني لعقد المؤتمر الدولي.

فواشنطن تحاول حصر المؤتمر الدولي بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق السياسية المشروعة لشعبنا، دون أي تحديد لهذه الحقوق حتى يتمّ التلاعب والارتداد بها الى مائدة مفاوضات اسرائيلية مع وفد فلسطيني ـ اردني مشترك، وما يتمخض عن هذا